

Distr.: General
9 February 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نص اتفاق أفغانستان الذي اعتمد في ختام مؤتمر لندن الدولي بشأن أفغانستان المعقود في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (انظر المرفق). وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روان فرهادي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة

مواصلة مسيرة النجاح

مؤتمر لندن بشأن أفغانستان

اتفاق أفغانستان

لندن، ٣١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦

مؤتمر لندن الدولي بشأن أفغانستان

٣١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦

اتفاق أفغانستان

إن جمهورية أفغانستان الإسلامية والمجتمع الدولي:

إذ يعقدان العزم على تعزيز شراكتهما من أجل تحسين أحوال معيشة الشعب الأفغاني والمساهمة في تحقيق السلام والأمن على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

وإذ يؤكدان التزامهما المشترك بمواصلة العمل، انطلاقاً من روح مؤتمرات بون و طوكيو وبرلين، على بناء أفغانستان يتمتع بالاستقرار والازدهار، ويسوده الحكم الرشيد وحماية حقوق الإنسان للجميع في ظل سيادة القانون، وبالحفاظ على التزامهما وتعزيزه على مدى فترة هذا الاتفاق وبعد انقضائها؛

وإذ يعترفان بشجاعة الأفغانيين وتصميمهم على مجاهدة التطرف العنيف والحن، مما مكنهم من وضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية يسودها السلام والازدهار وتحكمها التعددية بناء على مبادئ الإسلام؛

وإذ يشيران إلى التنفيذ الكامل لاتفاق بون من خلال اعتماد دستور جديد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وتنظيم انتخابات رئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وانتخابات الجمعية الوطنية والمجالس الإقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، مما مكن أفغانستان من استعادة المكانة التي تستحقها في المجتمع الدولي؛

وإذ يدركان أن عملية انتقال أفغانستان إلى السلام والاستقرار لم تكتمل بعد وأن مشاركة دولية قوية ما زالت مطلوبة من أجل معالجة التحديات المتبقية؛

وإذ يعربان عن عزمهما على التغلب على مخلفات النزاع في أفغانستان من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين؛ وتعزيز مؤسسات الدولة والمجتمع المدني؛ والقضاء على التهديدات الإرهابية المتبقية؛ ومواجهة التحدي المتمثل في مكافحة المخدرات؛ وإعادة بناء القدرات والهياكل الأساسية؛ والحد من الفقر؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية؛

يوافقان على اتفاق أفغانستان.

الغرض

أوضحت الحكومة الأفغانية أهدافها الرئيسية من أجل تحقيق رفاه شعبها في التقرير القطري للعام ٢٠٠٥ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أفغانستان - رؤية ٢٠٢٠. وتمشيا مع هذه الأهداف، يحدد هذا الاتفاق ثلاثة مجالات أو دعامات حاسمة ومتراصة للعمل خلال السنوات الخمس التالية لاعتماد هذا الاتفاق:

- ١ - الأمن؛
 - ٢ - الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛
 - ٣ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وهناك مجال عمل حيوي آخر يهتم كافة القطاعات ويتمثل في القضاء على نشاط المخدرات الذي لا يزال خطرا جسيما يهدد الشعب الأفغاني ودولته والمنطقة وما وراءها. وتلتزم الحكومة الأفغانية بموجب هذا الاتفاق بتحقيق هذه الرؤية المشتركة للمستقبل؛ ويلتزم المجتمع الدولي بدوره بتقديم الموارد والدعم اللازمين لتحقيق هذه الرؤية. ويعرض المرفق الأول لهذا الاتفاق نتائج مفصلة ومعايير وجدول زمنية للإنجاز وفقا للأهداف الرفيعة المستوى المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان. كما تلتزم الحكومة والمجتمع الدولي بتحسين فعالية المساعدة الدولية والمساءلة عنها على النحو المبين في المرفق الثاني.

مبادئ التعاون

تتعهد الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، وهما في سبيلهما إلى تنفيذ هذا الاتفاق، بما يلي:

- ١ - احترام التعددية في ثقافة أفغانستان وقيمه وتاريخه، بناء على الإسلام؛
- ٢ - العمل على أساس الشراكة القائمة بين الحكومة الأفغانية، بما لها من مسؤوليات سيادية، والمجتمع الدولي، بما تضطلع به الأمم المتحدة من دور تنسيقي محوري محايد؛
- ٣ - مواصلة تفعيل التقاليد المتأصلة لدى الشعب الأفغاني في مجالَي المشاركة والتطلع إلى الملكية؛
- ٤ - السعي إلى تحقيق الاستدامة في المجالات المالية والمؤسسية والبيئية؛

- ٥ - بناء قدرات أفغانية دائمة ومؤسسات فعالة للحكومة والمجتمع المدني مع التركيز بصورة خاصة على بناء القدرات البشرية للرجال والنساء على حد سواء؛
- ٦ - كفالة توزيع الموارد المحلية والدولية على نحو متكافئ وعادل بغرض استفادة أنحاء البلد كافة من الإمكانيات الملموسة لتحقيق الرفاه؛
- ٧ - الاعتراف في جميع السياسات والبرامج بتساوي الرجال والنساء في الحقوق والمسؤوليات؛
- ٨ - تعزيز التعاون الإقليمي؛
- ٩ - مكافحة الفساد وكفالة الشفافية والمساءلة في الحياة العامة.

الأمن

يظل الأمن الحقيقي شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان. والوسائل العسكرية وحدها لا تكفي لتوفير الأمن. فهو يتطلب توافر الحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون، إلى جانب عمليتي إعادة البناء والتنمية. وستعمل الحكومة الأفغانية بدعم من المجتمع الدولي، على توطيد السلام من خلال تفكيك كافة الجماعات المسلحة غير المشروعة. كما ستعمل الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على تهيئة بيئة آمنة عن طريق تعزيز المؤسسات الأفغانية لكي تفي بالاحتياجات الأمنية في البلد على نحو مستدام مالياً.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل كل من القوة الدولية للمساعدة الأمنية بقيادة حلف شمال الأطلسي وعملية الحرية الدائمة بقيادة الولايات المتحدة والأمم المتحدة في عملية إصلاح قطاع الأمن تقديم دعم قوي للحكومة الأفغانية في إحلال الأمن والاستقرار وإدماتهما في أفغانستان، رهناً بإجراءات الموافقة الوطنية للدول المشاركة. وستواصل جميعها تعزيز وتطوير قدرات قوات الأمن الوطنية من أجل كفالة قيامها بمهامها على أكمل وجه. وستنفذ كافة عمليات مكافحة الإرهاب التابعة لعملية الحرية الدائمة بتنسيق وثيق مع الحكومة الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وستواصل هذه القوة توسيع حضورها في مختلف أرجاء أفغانستان عن طريق آليات منها أفرقة إعادة البناء الإقليمية، كما ستواصل تعزيز الاستقرار ودعم إصلاحات القطاع الأمني في مجالات عملها.

ويشكل الاحترام الكامل لسيادة أفغانستان وتعزيز الحوار والتعاون بين أفغانستان وجيرانه ضماناً أساسياً لتحقيق الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. وسيدعم المجتمع الدولي تدابير ملموسة لبناء الثقة وتحقيقاً لهذه الغاية.

الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان

يشكل الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان حجر الأساس الذي يركز عليه التقدم السياسي المستدام في أفغانستان. وستعجل الحكومة الأفغانية بتوسيع قدراتها من أجل تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان في مختلف أنحاء البلد. وستقوم بتوظيف مهنين أكفاء وموثوق بهم في قطاع الخدمات العامة على أساس الجدارة؛ وستنشئ إدارة تتمتع بقدر أعلى من الفعالية والمساءلة والشفافية على جميع المستويات الحكومية؛ وستنفذ تحسينات قابلة للقياس في مجال مكافحة الفساد وإقامة العدل وسيادة القانون وتشجيع احترام حقوق الإنسان للأفغانيين كافة.

وستعطي الحكومة الأفغانية الأولوية لتنسيق إنشاء مؤسسات فعالة في كل إقليم - بما في ذلك الإدارة المدنية والشرطة والسجون والجهاز القضائي. وستكون لهذه المؤسسات أطر قانونية وإجراءات تعيين مناسبة؛ وموظفون مدربون؛ وأجور كافية؛ وقدرات في مجالي الهياكل الأساسية والمراجعة. وستنشئ الحكومة إدارة مستدامة على المستويين المالي والمؤسسي من أجل الانتخابات المقبلة تحت إشراف اللجنة الأفغانية الانتخابية المستقلة.

وسيكون إصلاح النظام القضائي إحدى أولويات الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي. ويتمثل الهدف المتوخى في كفالة استفادة الجميع من سبل الانتصاف القضائي على أساس المساواة والعدل والشفافية استناداً إلى قوانين مكتوبة مع عقد محاكمات عادلة وإصدار أحكام قابلة للإنفاذ. وستشمل التدابير استكمال الإصلاحات التشريعية في كل من القطاع العام والقطاع الخاص؛ وبناء قدرات المؤسسات القضائية وموظفيها؛ وتعزيز حقوق الإنسان والوعي القانوني؛ وإصلاح الهياكل الأساسية القضائية.

وتعيد الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي تأكيد التزامهما باحترام وتعزيز الحقوق المنصوص عليها في الدستور الأفغاني وفي القانون الدولي المنطبق، بما في ذلك العهد الدولي لحقوق الإنسان وباقي الصكوك التي تكون أفغانستان طرفاً فيها. وستعمل الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، على تنفيذ خطة العمل بشأن السلام والعدل والمصالحة، وذلك بغرض إعادة بناء الثقة لدى الفئات التي دُمّرت حياتها بسبب الحرب، مع تعزيز الإحساس المشترك بالمواطنة وثقافة التسامح والتعددية واحترام سيادة القانون.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ستسعى الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، إلى بلوغ معدلات عالية من النمو الاقتصادي المطّرد بغرض تخفيف حدة الجوع والفقر والبطالة. وستعمل على تعزيز دور القطاع الخاص وإمكاناته، وكذلك القطاع العام والقطاع غير الهادف للربح؛ وكبح

نشاط المخدرات؛ وكفالة الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي؛ وإعادة تكوين الرأسمال البشري والاجتماعي والمادي للبلد ودعم تنميته؛ ومن ثم إرساء أساس سليم لجيل جديد من القادة والمهنيين؛ وتعزيز المجتمع المدني؛ واستكمال إعادة إدماج العائدين والمشردين داخليا والمقاتلين السابقين.

وستنظم الاستثمارات العامة حول القطاعات الستة لدعامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان:

- ١ - الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية؛
- ٢ - التعليم؛
- ٣ - الصحة؛
- ٤ - التنمية الزراعية والريفية؛
- ٥ - الحماية الاجتماعية؛
- ٦ - الحكم السليم اقتصاديا وتنمية القطاع الخاص.

وسيكون الهدف في كل مجال من هذه المجالات هو تحقيق نتائج قابلة للقياس نحو بلوغ هدف النمو الاقتصادي العادل الذي يحدّ من الفقر، ويوسّع آفاق العمل وإنشاء المشاريع، ويعزز الفرص في المنطقة ويحسن رفاه الأفغانيين كافة.

مكافحة المخدرات - أولوية شاملة لكل القطاعات

سيكون التصدي للخطر الذي يطرحه نشاط المخدرات بتهديده للأمن الوطني والإقليمي والدولي، وكذا تنمية البلد وحكمه وتحقيق رفاه الأفغانيين إحدى أولويات الحكومة والمجتمع الدولي. وسيكون الهدف هو تحقيق انخفاض مستمر وهام في إنتاج المخدرات والاتجار فيها سعيا إلى القضاء عليهما نهائيا. وتشمل العناصر الأساسية لهذا المسعى تحسين آليات المنع وإنفاذ القانون وبناء القدرات القضائية؛ وتحسين التعاون فيما بين أفغانستان والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي بشأن التصدي لتجارة المخدرات؛ وتوسيع نطاق الخيارات الاقتصادية المتاحة للمزارعين والعمال في سياق تنمية ريفية شاملة؛ وبناء مؤسسات وطنية وإقليمية لمكافحة المخدرات. كما سيكون من الأمور الحاسمة تنفيذ سياسة عدم التهاون نهائيا مع فساد الأوساط الرسمية؛ وتطبيق سياسة الاستئصال كلما كان ذلك مناسباً؛ وإلقاء مزيد من الضوء على الرسالة التي تفيد بأن إنتاج المواد الأفيونية أو الاتجار فيها عمل غير أخلاقي وانتهاك للشرعية الإسلامية؛ والحد من الطلب على الاستعمال غير المشروع للمواد الأفيونية.

التنسيق والرصد

تعكف الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على إنشاء مجلس مشترك للتنسيق والرصد من أجل تنفيذ الالتزامات السياسية الواردة في هذا الاتفاق. وكما هو مفصل في المرفق الثالث، ستشارك في رئاسة هذا المجلس كل من الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة، وستدعمه أمانة صغيرة. وستكون مهمته كفالة مزيد من الاتساق بين الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي بغرض تنفيذ الاتفاق، وتقديم تقارير عامة، بانتظام وفي الوقت المناسب، بشأن تنفيذه.

المرفق الأول

النقاط المرجعية والأطر الزمنية

الحكومة الأفغانية ملتزمة بالوفاء بالنقاط المرجعية التالية وفقا للأطر الزمنية المحددة مستعينة بالدعم المقدم من المجتمع الدولي.

الأمن

قوات الأمن الدولية

بدعم من الحكومة الأفغانية وفي ظل تنسيق وثيق معها، ستقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي، وعملية الحرية الدائمة وفرق إعادة إعمار المقاطعات التابعة لكل منهما بتعزيز الأمن والاستقرار في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك عن طريق تقوية القدرات الأفغانية وذلك لغاية عام ٢٠١٠.

الجيش الوطني الأفغاني

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد شُكِّل جيش وطني أفغاني محترف، يتمتع بالاحترام على الصعيد الوطني ويتسم بالتوازن العرقي، ويخضع للمساءلة على نحو ديمقراطي، جيش منظم ومدرب ومجهز بما يلي الاحتياجات الأمنية الوطنية وممول بشكل متزايد من الإيرادات الحكومية في حدود قدرات أفغانستان الاقتصادية؛ وسيواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لأفغانستان لزيادة قوام جيشها الوطني ليلعب الحد الأقصى الوارد في محادثات بون والبالغ ٧٠ ٠٠٠ فرد؛ وسيجري تحديد وتيرة هذا التوسع على أساس تقييمات دورية مشتركة للجودة يقوم بها كل من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي استنادا إلى معايير متفق عليها تراعي الظروف السائدة.

الشرطة الوطنية وشرطة الحدود الأفغانيتان

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الشرطة الوطنية وشرطة الحدود الأفغانيتان، وقد اكتمل ملاكهما وأصبحتا قوات محترفة عاملة ومتوازنة عرقيا يبلغ قوامها مجتمعة ٦٢ ٠٠٠ فرد، قادرتين على تلبية الاحتياجات الأمنية الوطنية بشكل فعال، وستغدو أعباؤهما المالية في حدود المستطاع تدريجيا.

تسريح الجماعات المسلحة غير المشروعة

بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، سيكون قد جرى تسريح كافة الجماعات المسلحة غير المشروعة في جميع المقاطعات.

مكافحة المخدرات

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الحكومة قد قامت بتعزيز قدراتها على إنفاذ القوانين على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات مما سيؤدي إلى ارتفاع سنوي كبير في كمية المخدرات التي يجري مصادرتها أو تدميرها، وعدد مرافق تجهيز المخدرات التي يجري تفكيكها؛ وسيسفر هذا التعزيز كذلك عن وضع تدابير فعالة تساهم في وضع نهاية لزراعة الخشخاش، ومنها إزالة أنشطة مستهدفة حسبما يقتضي الأمر.

وبنهاية عام ٢٠١٠، ستكون الحكومة الأفغانية قد عكفت على العمل مع حكومات البلدان المجاورة وحكومات المنطقة لزيادة التنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية بهدف مصادرة وتدمير المزيد من المخدرات المهربة عبر الحدود الأفغانية، واتخاذ إجراءات فعالة ضد مهربيها.

الأعمال المتعلقة بالألغام والذخائر

بحلول نهاية عام ٢٠١٠ وتماشيا مع أهداف أفغانستان الإنمائية للألفية والتزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا، سيكون قد جرى خفض مساحة الأراضي الملوثة بالألغام والذخائر غير المنفجرة بنسبة ٧٠ في المائة؛ وسيجري تحديد مواقع الألغام المضادة للأفراد المكدسة وتدميرها بنهاية عام ٢٠٠٧؛ وتدمير جميع الذخائر غير الآمنة وغير القابلة للاستخدام والفائضة عن الحاجة بنهاية عام ٢٠١٠.

الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان

إصلاح الإدارة العامة

بنهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد جرى إعادة هيكلة الجهاز الحكومي وترشيده (بما في ذلك عدد الوزارات) لكفالة إدارة عامة مستدامة ماليًا، وتعزيز لجنة الخدمة المدنية، وتعديل اختصاصات الخدمة المدنية لتكون مرآة للمهام والمسؤوليات الأساسية.

وفي غضون ستة أشهر، سيجري إنشاء آلية وطنية للتعيينات تتسم بالوضوح والشفافية تطبق خلال ١٢ شهرا وتنفذ بالكامل خلال ٢٤ شهرا، وذلك فيما يتعلق بجميع

التعيينات في المناصب العليا في الحكومة المركزية والهيئة القضائية، وتعيينات حكام المقاطعات ورؤساء الشرطة ومديري المناطق ورؤساء الأمن بالمقاطعات.

وبنهاية عام ٢٠٠٦، سيكون قد جرى استعراض عدد من الوحدات الإدارية القائمة وحدودها بغرض الإسهام في تحقيق الاستدامة المالية.

وبنهاية عام ٢٠١٠ وتعزيزاً لعمل لجنة الخدمة المدنية، ستكون التعيينات على كافة وظائف الخدمة المدنية على جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك الحكومة المركزية والهيئة القضائية والشرطة، قد أصبحت قائمة على الجدارة وستُنفذ إجراءات فرز المرشحين للوظائف وتُجرى عمليات استعراض للأداء؛ وسيُقدم الدعم المطلوب لبناء قدرات جهاز الخدمة المدنية للقيام بمهامه على نحو فعال. وستُجرى سنوياً استعراضات لأداء جميع كبار الموظفين (الرتبة ٢ وما فوقها) اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٧.

مكافحة الفساد

سيكون قد جرى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، وتعديل التشريعات الوطنية وفقاً لذلك بنهاية عام ٢٠٠٧؛ وإنشاء آلية للرصد بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ مهمتها الإشراف على التنفيذ.

التعداد والإحصاءات

بنهاية عام ٢٠٠٨، سيكون العمل في الحصر التعدادي قد اكتمل والنتائج الكاملة قد نُشرت.

وبحلول منتصف عام ٢٠٠٧، سيكون قد تم وضع أسس إحصائية موثوق بها لكافة النقاط المرجعية الكمية، وبناء القدرات الإحصائية لتقييم التقدم المحرز قياساً عليها.

الجمعية الوطنية

بحلول أواسط عام ٢٠٠٦، ستكون الجمعية الوطنية قد زودت بالدعم التقني والإداري حتى تتمكن من الاضطلاع الفعال بالدور المنوط بها بمقتضى الدستور.

الانتخابات

بنهاية عام ٢٠٠٨، سيكون للجنة الانتخابية الأفغانية المستقلة من التزاهة العالية والقدرة والموارد ما يمكنها من إجراء انتخابات بشكل أكثر استدامة من الناحية المالية، مع مساهمة الحكومة الأفغانية بقدر الإمكان في تكاليف إجراء الانتخابات المقبلة من مواردها الخاصة. وبنهاية عام ٢٠٠٩، ستكون قد أنشئت سجلات مدنية وسجلات للناخبين دائمة تستخدم وثيقة هوية وطنية واحدة.

المسائل الجنسانية

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد تم تنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان تنفيذًا كاملاً؛ وتماماً مع أهداف أفغانستان الإنمائية للألفية، ستُعزز مشاركة النساء في جميع مؤسسات الحكم الأفغانية، بما في ذلك الأجهزة المنتخبة أو المعين أعضاءها وجهاز الخدمة المدنية.

سيادة القانون

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون الإطار القانوني الذي يقتضيه الدستور قد وُضع، بما في ذلك القوانين المدنية والجنائية والتجارية، وعمم على جميع المؤسسات القضائية والتشريعية، وأُتيح للجمهور.

وبنهاية عام ٢٠١٠، ستكون مؤسسات إقامة العدل العاملة قد أصبحت قادرة على أداء مهامها أداءً كاملاً في جميع المقاطعات الأفغانية، وسيقل متوسط المدة التي يستغرقها حل النزاعات التعاقدية بقدر الإمكان.

وسُيُشرع بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ في عملية استعراض وإصلاح لإجراءات الرقابة فيما يتعلق بالفساد وعدم مراعاة الأصول القانونية وإساءة تطبيق أحكام العدالة، وتنفيذ هذه العملية تنفيذًا كاملاً بنهاية عام ٢٠١٠. وبنهاية عام ٢٠١٠، ستكون هذه الإصلاحات قد عززت مهنية المؤسسات الرئيسية لجهاز العدالة (وزارة العدل، والهيئة القضائية، ومكتب النائب العام، ووزارة الداخلية ومديرية الأمن الوطنية) ومصادقيتها ونزاهتها.

وبنهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد أُعيد تأهيل البنية الأساسية لجهاز العدالة؛ وسيكون هناك بالسجون مرافق مستقلة للنساء والأحداث.

تسجيل الأراضي

بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، سيكون قد بُدئ في تسجيل الأراضي وتسجيل صكوك الملكية في جميع الوحدات الإدارية في جميع المناطق الحضرية الكبرى، وفي جميع المناطق الأخرى بنهاية عام ٢٠٠٨. وبنهاية عام ٢٠٠٧، سيكون قد وُضع نظام عادل لتسوية النزاعات على الأراضي. وسيكون تسجيل الأراضي الزراعية جارياً بالفعل بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

مكافحة المخدرات

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الحكومة قد زادت من عدد حالات ضبط ومحاكمة المهربين والمسؤولين المتهمين بالفساد وحسنت قاعدة معلوماتها بشأن الأشخاص المتورطين في الاتجار بالمخدرات، بغية تعزيز نظام الاختيار للتعيين في الوظائف العامة الوطنية ودون الوطنية، وذلك كجزء من آلية التعيينات التي سبق ذكرها في هذا المرفق.

حقوق الإنسان

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الحكومة قد عززت قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب معاهدات حقوق الإنسان وتقديم التقارير عن هذه الالتزامات؛ وستعتمد أجهزة الأمن وإنفاذ القانون الحكومية تدابير تصحيحية، بما في ذلك وضع مدونات لقواعد السلوك، وإجراءات تهدف إلى منع القبض والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، والابتزاز، ونزع الملكية غير القانوني بغية القضاء على هذه الممارسات؛ وسيكون قد جرى تعزيز ممارسة حرية التعبير، بما في ذلك حرية وسائل الإعلام؛ وستُدمج التوعية بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية وسيُروج لها في أوساط المشرعين والموظفين القضائيين وفي سائر الأجهزة الحكومية وفي المجتمعات المحلية وبين الجمهور؛ وستضطلع الحكومة برصد حقوق الإنسان كما ستقوم بالمهمة نفسها بشكل مستقل لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة، وستقوم الأمم المتحدة بمتابعة مدى فعالية التدابير الرامية إلى حماية حقوق الإنسان؛ وسيُقدم الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة لتحقيق أهدافها فيما يتعلق برصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات بشأنها وحمايتها وتعزيزها.

وسيُنْتَهَى من تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالسلام والعدل والمصالحة بحلول نهاية عام

٢٠٠٨.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

البنية الأساسية والموارد الطبيعية

الطرق

بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، سيكون لأفغانستان طريق دائري جرى تطويره وصيانته بالكامل، إضافة إلى طرق تربط بين هذا الطريق الدائري والبلدان المجاورة، وسيكون لديها أيضا بنهاية عام ٢٠٠٧ نظام مستدام ماليا لصيانة الطرق.

النقل الجوي

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون كل من مطار كابول الدولي ومطار هرات قد توافقا توافقا تاما مع معايير منظمة الطيران المدني الدولي؛ وسيجري تطوير مطارات مزار شريف وجلال آباد وكندهار بإجراء إصلاحات في المدرجات، وتقديم خدمات الملاحة الجوية، وتزويد هذه المطارات بمعدات الإطفاء والإنقاذ ووسائل الاتصالات؛ وسيجري تطوير سبعة مطارات محلية أخرى لتيسير النقل الجوي المحلي؛ وستزيد القدرة التنافسية لخدمات ونفقات النقل الجوي بالمقارنة بمعايير السوق العالمي وأسعاره.

الطاقة

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الكهرباء قد امتدت لتخدم ٦٥ في المائة على الأقل من الأسر المعيشية و ٩٠ في المائة من المؤسسات غير السكنية في المناطق الحضرية الكبرى و ٢٥ في المائة على الأقل من الأسر المعيشية في المناطق الريفية؛ وسيُسترد ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من التكاليف من المستخدمين المربوطين بشبكة الطاقة الوطنية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، ستكون قد وُضعت استراتيجية لتنمية مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها.

التعدين والموارد الطبيعية

سيوجد بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ مناخ تنظيمي موات للاستغلال المريح للموارد المعدنية والطبيعية لأفغانستان، وبنهاية عام ٢٠١٠، سيكون كل من المناخ الاستثماري والبنية الأساسية قد عزز لاجتذاب الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية لهذا المجال.

إدارة الموارد المائية

بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، ستكون قد وُضعت استراتيجيات وخطط لإدارة المستدامة للموارد المائية تشمل الري والإمداد بمياه الشرب؛ وبنهاية عام ٢٠١٠، ستكون نسبة إمدادات المياه الآتية من محطات مياه كبرى قد بلغت ٣٠ في المائة على الأقل بفضل الاستثمارات الموجهة للري.

التنمية الحضرية

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون حكومات البلديات قد عززت قدرتها على إدارة التنمية الحضرية وكفالة تقديم الخدمات البلدية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والشفافية؛ وتماشيا مع أهداف أفغانستان الإنمائية للألفية، ستكفل الاستثمارات في إمدادات المياه والمرافق الصحية حصول ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية في كابل و ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية في غيرها من المناطق الحضرية الكبرى على المياه الجارية.

البيئة

بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ وتمشيا مع أهداف أفغانستان الإنمائية للألفية، ستكون قد وُضعت أطر منظمة وخدمات إدارية في مجال البيئة لحماية نوعية الهواء والمياه وإدارة النفايات ومراقبة التلوث، وسياسات عامة لإدارة الموارد الطبيعية يجري تنفيذها على جميع المستويات الحكومية وفي المجتمعات المحلية.

التعليم

التعليم الابتدائي والثانوي

بحلول نهاية عام ٢٠١٠ وتمشيا مع أهداف أفغانستان الإنمائية للألفية، لن تقل النسبة الصافية للقيود في المدارس الابتدائية للإناث والذكور عن ٦٠ في المائة و٧٥ في المائة على التوالي؛ وستُدرس مناهج جديدة في جميع المدارس الثانوية؛ وسيزداد عدد المعلمات بنسبة ٥٠ في المائة؛ وسيكون ٧٠ في المائة من المعلمين الأفغان قد اجتازوا اختبارات كفاءة، وسيكون هناك نظام لتقييم درجة التحصيل العلمي مثل نظام الاختبار الوطني للطلاب.

التعليم العالي

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيبلغ عدد الطلاب المقيدين في الجامعات ١٠٠ ٠٠٠ طالب منهم ٣٥ في المائة على الأقل من الإناث؛ وستكون المناهج في الجامعات الحكومية قد نُقحت لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلد والاستجابة لنمو القطاع الخاص.

تنمية المهارات

ستُستكمل دراسة للموارد البشرية بنهاية عام ٢٠٠٦، وبحلول نهاية عام ٢٠١٠ سيكون قد جرى تدريب ١٥٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء على المهارات الرائجة في سوق العمل بالاستعانة بموارد عامة وخاصة.

التراث الثقافي الأفغاني

بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، سيكون قد جرى حصر شامل للتراث الثقافي لأفغانستان. وبنهاية عام ٢٠١٠ ستكون قد أُخذت تدابير لإحياء التراث الثقافي الأفغاني ووقف النقل غير المشروع للمواد الثقافية وترميم الآثار والمشغولات الأثرية التي لحقها ضرر.

الصحة

الصحة والتغذية

بحلول نهاية عام ٢٠١٠ وتماشيا مع أهداف أفغانستان الإنمائية للألفية، ستكون المجموعة الأساسية لخدمات الرعاية الصحية قد مُدت لتصل إلى ٩٠ في المائة على الأقل من السكان؛ وستنخفض نسبة الوفيات النفاسية بنسبة ١٥ في المائة، وسيحقق التحصين الكامل للأطفال دون الخامسة ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق اللقاحات وسيخفض معدل الوفيات بينهم بنسبة ٢٠ في المائة.

الزراعة والتنمية الريفية

الزراعة والثروة الحيوانية

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الأطر المؤسسية والمنظمة والتحفيزية اللازمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية قد وُضعت لإيجاد مناخ موات للزراعات القانونية والصناعات الريفية القائمة على أساس الزراعة، وسيزيد الاستثمار العام في مجال الزراعة بنسبة ٣٠ في المائة؛ وستُوجه عناية خاصة إلى بستنة النباتات المعمرة وصحة الحيوان والأمن الغذائي وذلك عن طريق إنشاء وكالات دعم متخصصة وآليات لتقديم الخدمات المالية، ودعم رابطات المزارعين، ووضع العلامات التجارية على المنتجات الوطنية، ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بالأسعار والطقس في الوقت المناسب، وإجراء البحوث الاستراتيجية وتقديم المساعدة التقنية، وتأمين الحصول على خدمات الري والاستفادة من شبكات المياه.

التنمية الريفية الشاملة

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد جرى تعزيز التنمية الريفية على نحو شامل لخدمة ١٩ مليون نسمة يعيشون في أكثر من ٣٨٠٠٠ قرية؛ وسيحقق ذلك عن طريق انتخاب ما لا يقل عن ١٤٠٠٠ مجلس تطوعي آخر للتنمية المجتمعية في بقية القرى، وتعزيز الحكم المحلي وتمكين المجتمعات المحلية؛ وسيُوسع نطاق الإمداد بالمياه الصالحة للشرب لتصل إلى ٩٠ في المائة من القرى وتوفير المرافق الصحية لـ ٥٠ في المائة منها؛ وستبلغ نسبة القرى المربوطة بالطرق ٤٠ في المائة من المجموع، مما يزيد من إمكانية الوصول إلى الأسواق والحصول على الوظائف والخدمات الاجتماعية؛ وستستفيد نسبة ٤٧ في المائة من القرى من خدمات الري الصغيرة النطاق، و ٨٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية (٢٢ في المائة من مجموع الأسر المعيشية بأفغانستان) من تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية؛ وسيتمكن ما لا يقل عن ١٥ في المائة من سكان القرى من كسب الرزق من خلال توافر ٩١ مليون يوم عمل.

مكافحة المخدرات

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الحكومة قد قامت بتصميم وتنفيذ برامج من أجل تحقيق خفض سنوي مستمر لمساحة الأراضي المزروعة بالخشخاش وغيرها من النباتات التي تستخدم في صناعة المخدرات وذلك عن طريق تعزيز وتنويع السبل المشروعة لكسب الرزق وغير ذلك من التدابير الرامية إلى مكافحة المخدرات، وهو ما يعد جزءاً من الهدف الشامل المتمثل في خفض الحجم المطلق والنسبي للاقتصاد القائم على المخدرات تماشياً مع ما تعتمده الحكومة من الأهداف الإنمائية للألفية.

الحماية الاجتماعية

الحد من الفقر

بحلول نهاية عام ٢٠١٠ وتماشياً مع أهداف أفغانستان الإنمائية للألفية، ستقل نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً بمقدار ٣ في المائة سنوياً ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار ٥ في المائة سنوياً.

الاستجابة الإنسانية والاستجابة في حالات الكوارث

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد وُضع نظام فعال للتأهب للكوارث والتصدي لها.

المعوقون

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد قُدم المزيد من المساعدة لتلبية الاحتياجات الخاصة لجميع الأشخاص المعوقين، بما في ذلك إدماجهم في المجتمع من خلال توفير فرص التعليم والعمل المجزي.

توظيف الشباب والجنود المسرحين

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون فرص توظيف الشباب والجنود المسرحين قد زادت من خلال برامج مخصصة.

اللاجئون والمشردون داخلياً

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون قد تم تزويد جميع اللاجئين الذين آثروا العودة والمشردين داخلياً بالمساعدة لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعاتهم المحلية؛ وستعمل البرامج الإنمائية الوطنية على إدماجهم، لا سيما في مناطق العودة الرئيسية.

النساء المستضعفات

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، سيكون عدد الأسر المعيشية التي تعولها النساء وتعاني من الفقر المزمن قد انخفض بنسبة ٢٠ في المائة، وسترتفع معدلات توظيف هؤلاء النساء بنسبة ٢٠ في المائة.

مكافحة المخدرات

بحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الحكومة قد نفذت برامج لتقليل الطلب على المخدرات وتقديم علاج محسن لمتعاطيها.

الإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص

الإدارة المالية

بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، ستكون الحكومة قد كفلت وجود إدارة مالية محسنة شفافة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المقاطعات وذلك عن طريق وضع وتلبية معايير تتعلق بالإدارة المالية يُتفق عليها مع المجتمع الدولي ويقوم المجتمع يرصدها، بما في ذلك المعايير الواردة بشأن "مرفق الحد من الفقر والنمو" المنتظر إقامته. وفي المقابل، سيبدل المانحون المزيد من الجهد لزيادة حصة المساعدة الخارجية الكلية لأفغانستان، التي تُوجه إلى الميزانية الأساسية بما يتفق وتطوير مستوى المساءلة الحكومية.

الإيرادات الداخلية

سيزيد باطراد مجموع الإيرادات الداخلية للميزانية في أفغانستان - ما يعادل ٤,٥ في المائة من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي القانوني في ١٣٨٣ (٢٠٠٥/٢٠٠٤) - ثم يصل إلى ما نسبته ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ١٣٨٩ (٢٠١١/٢٠١٠). ويتوقع أن ترتفع نسبة الإيرادات من الرقم الكلي التقديري للنفقات المتكررة، بما فيها النفقات المتكررة التقديرية في الميزانيتين الأساسية والخارجية للتنمية، من ٢٨ في المائة في ١٣٨٣ (٢٠٠٥/٢٠٠٤) إلى ما يقدر بنسبة ٥٨ في المائة في ١٣٨٩، وهو ما ستنتج عنه حاجة مستمرة، وفقا للمبادئ الواردة في المرفق الثاني، إلى ما يلي: (١) المساعدات الخارجية للميزانية الأساسية، و (٢) زيادة الفعالية من حيث التكلفة للمساعدات التي تمول النفقات المتكررة من خلال الميزانية الخارجية للتنمية.

تنمية القطاع الخاص والتجارة

سيجري تبسيط كل التشريعات والأنظمة والإجراءات المتصلة بالاستثمار ومواءمتها بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦ وتنفيذها بحلول نهاية سنة ٢٠٠٧. وستوضع قوانين جديدة لتنظيم الأعمال التجارية على جدول أعمال الجمعية الوطنية بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦. وسيجري تنفيذ استراتيجية الحكومة لوقف الاستثمار في المقاولات المملوكة للدولة بحلول نهاية سنة ٢٠٠٩.

الخدمات المالية والأسواق

سيتم وضع أنظمة تحوطية مقبولة دولياً لكل القطاعات الأساسية للمؤسسات المصرفية والمؤسسات المالية غير المصرفية بحلول نهاية سنة ٢٠٠٧. وستجري زيادة تعزيز مهمة الإشراف المصرفي لبنك أفغانستان (د أفغانستان بانك) بحلول نهاية سنة ٢٠٠٧. وسيتم الانتهاء من إعادة هيكلة المصارف التجارية المملوكة للدولة بحلول نهاية سنة ٢٠٠٧. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٦، ستتم تصفية المصارف المملوكة للدولة التي لم تحدّد تراخيصها.

التعاون الإقليمي

بحلول نهاية سنة ٢٠١٠: ستحقق أفغانستان وجيرانها أقصر وقت لعبور أفغانستان من خلال إدارة تعاونية للحدود واتفاقات أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية للتجارة والنقل العابر؛ وستزيد أفغانستان من كمية الكهرباء المتوفرة من خلال اتفاقات ثنائية لشراء الطاقة؛ وستتوصل أفغانستان وجيرانها وبلدان في المنطقة إلى اتفاقات لتمكين أفغانستان من استيراد اليد العاملة الماهرة، وتمكين الأفغان من البحث عن عمل في المنطقة وإرسال تحويلات إلى البلد.

المرفق الثاني

تحسين فعالية المعونة المقدمة لأفغانستان

استثمر المجتمع الدولي استثماراً هاماً لبناء مستقبل دولة أفغانستان الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وهذا الاتفاق تأكيد لهذا الالتزام. والحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي ملتزمان أيضاً بتحسين فعالية المعونة التي جرى تقديمها لأفغانستان وفقاً لإعلان باريس عن فعالية المعونة (٢٠٠٥)، إدراكاً منهما للاحتياجات الخاصة لأفغانستان وآثارها على دعم المانحين.

وانسجاماً مع إعلان باريس ومبادئ التعاون في إطار هذا الاتفاق، تتفق حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي الذي يقدم المساعدة لأفغانستان على أن مبادئ تحسين فعالية المعونة المقدمة لأفغانستان بموجب هذا الاتفاق هي:

١ - تولى الحكومة الأفغانية مسؤولية تحديد الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية، وفي إطارها، احتياجات البلد من الدعم وتنسيق مساعدة المانحين؛

٢ - الشفافية والمساءلة من جانب كل من الحكومة ومانحي المساعدات الدولية المقدمة لأفغانستان.

وبموجب هذه المبادئ، وسعيًا إلى تحقيق هدف تحسين فعالية المعونة المقدمة لأفغانستان، ستقوم الحكومة بما يلي:

- تقديم استراتيجية إنمائية وطنية لأفغانستان محددة الأولويات ومفصلة مع مؤشرات لرصد النتائج، بما فيها تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بأفغانستان؛
- تحسين قدراتها على توليد إيرادات محلية عن طريق جملة أمور من بينها الرسوم الجمركية والضرائب؛ وتحقيق استرداد التكاليف من خدمات المرافق العامة والنقل؛
- الاتفاق مع المانحين والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة على النقاط المرجعية لقياس المعونة التي توجه عن طريق الميزانية الأساسية للحكومة وللإفادة من هذه المعونة؛ ورصد الأداء قياساً إلى تلك النقاط المرجعية؛
- تقديم تقارير منتظمة عن استخدام مساعدات المانحين والأداء قياساً إلى النقاط المرجعية لهذا الاتفاق إلى الجمعية الوطنية، ومجتمع المانحين من خلال المنتدى الإنمائي لأفغانستان وللجمهور عامة.

وسيقوم المانحون بما يلي:

- تقديم المساعدات في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان؛ وسيجري تنسيق البرامج والمشاريع مع الحكومة من أجل التركيز على الأولويات، والقضاء على الازدواجية وعقلنة أنشطة المانحين لتحقيق الحد الأقصى من الفعالية من حيث التكلفة؛
- زيادة تقديم التزامات بالتمويل أكثر قابلية للتنبؤ لعدة سنوات أو مؤشرات دعم لعدة سنوات لأفغانستان لتمكين الحكومة من التخطيط بشكل أفضل لتنفيذ استراتيجيتها الإنمائية الوطنية وتقديم معونات غير مشروطة كلما كان ذلك ممكناً؛
- زيادة نسبة المساعدة التي يقدمها المانحون بشكل مباشر من خلال الميزانية الأساسية، على النحو الذي يُتفق عليه بشكل ثنائي بين الحكومة وكل مانح، وكذا من خلال طرائق تمويل أخرى للميزانية الأساسية يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل تشارك فيها الحكومة الأفغانية، من قبيل الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، والصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان، والصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات؛
- تقديم المساعدة لتطوير نظم إدارة النفقات العامة التي تعد أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام موارد المانحين ومكافحة الفساد؛
- الإقرار بأهمية تصميم المساعدات التي يقدمها المانحون من خلال الميزانية الخارجية، تلبية للحاجة إلى بناء قدرة أفغانستان، بطريقة كفيلة ببناء هذه القدرة في الحكومة، وكذا في القطاع الخاص والقطاع غير الربحي؛
- كفالة أن تكون السياسات الإنمائية، بما فيها سياسات الأجور، معززة للمؤسسات الوطنية التي يمكن استدامتها على المدين المتوسط والطويل لتنفيذ الحكومة للبرامج؛
- بذل جهود، فيما يتعلق بالمعونة غير الموجهة عبر الميزانية الأساسية، من أجل ما يلي:
 - مواءمة تقديم المساعدة التقنية مع احتياجات الحكومة للتركيز على المجالات ذات الأولوية وتقليص الازدواجية وتكاليف المعاملات؛
 - تقليص تكاليف الإدارة الخارجية والتكاليف العامة للمشاريع من خلال تشجيع القطاع الخاص الأفغاني على إدارتها وتشغيلها؛
 - استخدام شركاء التنفيذ الوطنيين الأفغان، وكذا الأفغان المحليين والمغتربين ذوي المؤهلات المماثلة على نحو متزايد؛

- زيادة مشتريات لوازم الأنشطة المدنية والعسكرية من داخل أفغانستان؛
 - استخدام المواد الأفغانية في تنفيذ المشاريع، وخاصة الهياكل الأساسية؛
 - وفي إطار مبادئ المناقصات التنافسية الدولية، تشجيع مشاركة القطاع الخاص الأفغاني والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمليات المناقصة من أجل تجاوز نقص القدرات وتخفيض تكاليف الأداء؛
 - تقديم معلومات في حينها تكون شفافة وشاملة بشأن تدفقات المعونة الخارجية، بما في ذلك مستويات التعهدات والالتزامات والمدفوعات بصورة من شأنها أن تمكن الحكومة الأفغانية من التخطيط لأنشطتها هي وتقديم تقارير شاملة عن الميزانية للجمعية الوطنية، وهذا يشمل طبيعة وكمية المساعدة المقدمة لأفغانستان من خلال الميزانيتين الأساسية والخارجية؛
 - بالنسبة للمساعدة الخارجية للميزانية، إبلاغ الحكومة أيضا عن: استخدام الأموال؛ وكفاءته وجودته وفعاليته؛ والنتائج المحققة.
- ويقصد من الالتزامات المتبادلة كفالة استخدام مساعدات المانحين المقدمة لأفغانستان بكفاءة وفعالية ووجود شفافية ومساءلة متزايدتين، وحصول كل من الأفغان ودافعي الضرائب في البلدان المانحة على قيمة مقابل النقود.

المرفق الثالث

التنسيق والرصد

تدرك الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن نجاح الاتفاق الخاص بأفغانستان يتطلب التزاما سياسيا وأمنيا وماليا قويا للوصول إلى النقاط المرجعية في الحدود الزمنية المتفق عليها. وبنفس القدر، يقوم نجاح الاتفاق على آلية تنسيق ومتابعة فعالين.

ولهذه الغاية، وإضافة إلى آليات التنسيق القطاعية القائمة، تعمل الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على إنشاء مجلس مشترك للتنسيق والرصد بمشاركة كبار موظفي الحكومة الأفغانية المعيّنين من قبل الرئيس وممثلين للمجتمع الدولي. وسيشارك في رئاسة المجلس أحد كبار موظفي الحكومة الأفغانية يعينه الرئيس والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لأفغانستان. وسيكون الغرض منه كفالة التنسيق الاستراتيجي العام لتنفيذ الاتفاق.

وستكون للمجلس أمانة صغيرة تزودها بالموظفين الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة. وسيدعمها خبراء تقنيون حسب الحاجة. وسيعقد المجلس اجتماعات دورية ودورات خاصة حسبما يلزم لاستعراض تنفيذ هذا الاتفاق واقتراح إجراءات تصحيحية حسب الاقتضاء.

وستقدم مؤسسات الدولة الأفغانية وآليات التنسيق القطاعي المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان مدخلات للمجلس فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق. وإضافة إلى ذلك، سينظر المجلس، أثناء إجراءات تقييماته، في مدخلات من المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمأنحون، وقوات الأمن الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية وممثلو المجتمع المدني.

وسيجري إعلان التقارير المرحلية الدورية عن تنفيذ الاتفاق التي يعدها المجلس المشترك للتنسيق والرصد.

المرفق الرابع

المشاركون في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان

البلدان المشاركة

الاتحاد الروسي	سويسرا
الأردن	الصين
إسبانيا	طاجيكستان
أستراليا	فرنسا
أفغانستان (رئيس مشارك)	فنلندا
ألمانيا	قطر
الإمارات العربية المتحدة	قيرغيزستان
أوزبكستان	كازاخستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كندا
أيسلندا	الكويت
إيطاليا	لكسمبرغ
باكستان	ليتوانيا
البحرين	ماليزيا
البرازيل	مصر
البرتغال	المملكة العربية السعودية
بروني دار السلام	المملكة المتحدة (رئيس مشارك)
بلجيكا	النرويج
بلغاريا	النمسا
بولندا	نيوزيلندا
تركمانستان	الهند
تركيا	هنغاريا
الجمهورية التشيكية	هولندا
جمهورية كوريا	الولايات المتحدة الأمريكية
الدانمرك	اليابان
رومانيا	اليونان
السويد	

المنظمات المشاركة

صندوق النقد الدولي	مؤسسة أغا خان
منظمة حلف شمال الأطلسي	مصرف التنمية الآسيوي
منظمة المؤتمر الإسلامي	المفوضية الأوروبية
الأمم المتحدة (رئيس مشارك)	الاتحاد الأوروبي
البنك الدولي	البنك الإسلامي للتنمية

المراقبون

شيلي	الأرجنتين
عمان	إستونيا
قبرص	أيرلندا
كرواتيا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
لاتفيا	سلوفاكيا
مالطة	سلوفينيا
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	سنغافورة